مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 253 (من 19 إلى 26مايو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

الحرب الأمريكية الروسية الباردة وتأثيرها على القضية الأفغانية

الحرب الباردة الجديدة بين واشنطن وموسكو 4

ماذا يعني الموقف الروسي الجديد؟ 5

تأثيرها على الحرب الأفغانية 7

المجلس الوطني والفساد الإداري في أفغانستان

المجلس الوطني وصلاحياته 9

دور المجلس الوطني في انتشار الفساد 10

لماذا المجلس الوطني جزء من الفساد؟ 12

مقدمة

هناك مواجهة بين أمريكا وروسيا في القضايا الدولية منذ سنوات، كما أن هناك حرب باردة جديدة تجري على مستوى المنطقة والعالم كما كانت في الماضي. ولذلك هناك صراع قائم بين القوى العالمية العظمى في منطقتنا، وهذا الوضع له تأثير مباشر على أفغانستان.

انتقد المندوب الروسي الخاص لأفغانستان الاستراتيجية الأمريكية في هذا البلد عدة مرات منذ السنتين الماضيتين، وأظهر موقفا جديدا الأسبوع الماضي حول القضية الأفغانية. ما هي الحرب التي تجري الآن بين أمريكا وروسيا وما هو موقف أفغانستان تجاه ما يجري؟ هذا السؤال والأسئلة ذات صلة؛ نحاول الإجابة عنها في الجزء الأول من التحليل الأسبوعي لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية.

أما القسم الثاني من التحليل يخص قضية الفساد الإداري في أفغانستان ودور المجلس الوطني وتورطه فيه. نشرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما) الأسبوع الماضي تقريره السنوي حول الفساد في أفغانستان والذي انتقد فيه دور المجلس الوطني في مكافحة الفساد في أفغانستان. تقرؤون في هذا القسم من التحليل عن قضية الفساد الإداري في المجلس الوطني سيما مجلس النواب والموضوعات ذات العلاقة.

الحرب الأمريكية الروسية الباردة وتأثيرها على القضية الأفغانية

حكمت الله زلاند / مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

بعد عام 2014م اتجهت القضايا الدولية بين روسيا والغرب إلى حرب باردة جديدة مثل القضية الأوكرانية، وتبين في السنوات الأخيرة أن هناك «حربا باردة جديدة» تجري بين واشنطن وموسكو، وهذه الحرب له تأثير مباشر على أفغانستان.

مع بداية هذه الحرب الباردة زاد الروس من اهتمامهم بأفغانستان، وحاول المسؤولون الروس وقتا فوقتا في السنوات الأخيرة إثبات وجودهم ودورهم عن طريق إبداء مواقفهم في القضية الأفغانية. وأبدى المندوب الروسي لأفغانستان ضمير كابلوف الأسبوع الماضي موقفا مخالفا للمواقف والتصريحات السابقة حول الحرب والسلام في أفغانستان. وفقا لما قال فإنه «يجب على أمريكا أن تجلس مع طالبان من أجل المصالحة، وإلا فليستعد لحرب لا نهاية لها».

اشتد التوتر بين روسيا والقوات الأمريكية وقوات الناتو الموجودة في أفغانستان في الأشهر الماضية حول الحرب في أفغانستان، وخاصة نبأ المساعدات العسكرية الروسية لطالبان يتردد في الأوساط الدولية.

كيف بدأت الحرب الباردة بين روسيا وأمريكا، وكيف وصل إلى أفغانستان؟ ما هي أسباب تغيير الموقف الروسي في القضية الأفغانية؟ وما هو تأثير هذه الحرب الباردة على الأوضاع في أفغانستان؟ هنا، حاولنا الإجابة عن هذه الأسئلة والأسئلة ذات العلاقة.

الحرب الباردة الجديدة بين واشنطن وموسكو

بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد سنة 1947م بدأت الحرب الباردة «الأولى» بين الاتحاد السوسفييتي والغرب، ويجري الصراع منذ ذلك الحين بين دول الشرق والغرب (الدول الشيوعية، والدول الرأسمالية). فتحت هذه الحرب الطريق أمام عقد أكبر اتفاقية عسكرية بين أمريكا وأروبا (حلف الناتو) عام 1949م. وأخيرا بعد سنتين من هزيمة السوفييت وخروجها من أفغانستان؛ سقط الاتحاد السوفييتي عام 1991م وانتهت الحرب العالمية الباردة.

في السنوات الأولى من القرن العشرين ظهرت الخلافات مرة أخرى بين روسيا والغرب في بعض دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى. جاءت الانتخابات الجورجية عام 2003م بحكومة ذات اتجاه غربي، الأمر الذي أدى إلى الهجوم الروسي على هذا البلد وانفصال منطقة أبخازيا منه. من عام 2004 إلى 2014م كانت نتيجة الخلافات بين روسيا والغرب أربع انتخابات مختلف والانقلابات في أوكرانيا أيضا، والتي فتحت الطريق أمام الهجوم الروسي وأصبحت منطقة كريميا ذات العرقية الروسية جزءا من روسيا بعد إجراء استفتاء شعبي فيها. سميت الخلافات الدولية بين روسيا وأمريكا في هذه السنوات بـ «الحرب الباردة الجديدة». أخذت هذه الحرب الباردة بين روسيا وأمريكا منعطفا خطيرا في قضية سوريا الدموية والتي يؤيد فيها الروس عسكريا إيران والحكومة السورية المؤيدة من قبل إيران ضد أمريكا.

أفغانستان أيضا وصلت إليه هذه الحرب بسبب الخلافات الدولية بين روسيا وأمريكا من جهة، والتحولات الداخلية من جهة أخرى. مع أن روسيا وافقت الإجراءات الأمريكية والناتو في أفغانستان عام 2001م وتعاونت معها؛ لكن أغلقت طرق إمدادات الناتو التي تمر عبر أراضيها لأول مرة في مايو 2015م، وبذلك انتقلت الحرب الباردة بينهما إلى أفغانستان.[1]

[1] The Moscow times, Russia Closes NATO's Transport Corridor to Afghanistan, May 18 2015, see online: https://themoscowtimes.com/articles/russia-closes-natos-transport-corridor-to-afghanistan-46633

عام 2015م مع بدء فعاليات جناح خراسان التابع لتنظيم «الدولة الإسلامية» وتمددها في أفغانستان ازدادت خشية روسيا واتهمت أمريكا عدة مرات بالوقوف وراء انتشار هذا التنظيم في أفغانستان سيما المناطق الشمالية منها. ولذلك اتجهت إلى إقامة علاقات مع طالبان وأقامت وبمشاركة كل من الصين وباكستان اجتماعا ثلاثيا في موسكو حول القضية الأفغانية في أواخر عام 2016م. وهكذا تستخدم روسيا «علاقاتها مع طالبان» في الحرب الباردة الجديدة كأداة للضغط على أمريكا.

ماذا يعني الموقف الروسي الجديد؟

العلاقات بين روسيا وطالبان هي جزء من الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا والتي تبدو غير طبيعية بالنظر إلى الخصومة السابقة بين طالبان وروسيا؛ لكن الطرفين عرفا أن الوضع يقتضي التقبل من كل طرف للطرف الآخر.[2] طالبان تعتبر علاقاتها مع روسيا اعتراف الدول المهمة في المنطقة بها على مستوى المنطقة والعالم؛ لكن روسيا تفسر علاقاتها مع طالبان بشكل آخر. تفسر روسيا حتي الآن علاقاتها مع طالبان على شكل نقاط التالية:

- الخوف من تمدد تنظيم «الدولة الإسلامية» في أفغانستان.
- تأمين الدبلوماسيين الروس.
- التعاون مع الحكومة الأفغانية لإحضار طالبان على طاولة المفاوضات.

بالنسبة للسبب الأخير ومع التصريح الأخير لضمير كابلوف ظهر تغيير واضح في الموقف الروسي، وهكذا أيد الروس موقف طالبان وطلبهم الدائم. قبل يوم من الاجتماع الثاني لما يسمى بـ«عملية كابل» طالبان وفي رسالة مفتوحة[3] لهم للكونغرس والشعب الأمريكي، طلبت منهم الحضور لمفاوضات مباشرة، والتي قبلت بذلك أمريكا من الحركة عام 2013م وافتتح نتيجة لذلك مكتب طالبان السياسي في قطر.

[2] Thalil Journal of CSRS, Close ties between Russia, Iran and the Taliban, by Dr. Misbahullah, Sep 2017, Page 35.
[3] The Guardian, Taliban publish letter calling on US to start Afghan peace talks, 14 Feb 2018, see online: https://www.theguardian.com/world/2018/feb/14/taliban-publish-letter-calling-us-start-afghan-peace-talks

إذا نظرنا إلى التصريحات الأخيرة لكابلوف؛ فإنها تظهر الضغط الروسي على أمريكا وتعزيز دورها في القضية الأفغانية، لأنه طلب من الأمريكيين طاعنا فيهم أن يتعلموا من الروس ويقبلوا الهزيمة؛ ومن جهة أخرى تشير تصريحات المندوب الروسي إلى بعض الحقائق أيضا.

روسيا الآن لديها الخشية من الأوضاع في أفغانستان. سوء الأوضاع الأمنية في شمال أفغانستان وتمدد فعاليات مقاتلي تنظيم «الدولة الإسلامية» من جهة، ومن جهة أخرى نظرا للتقرير الأخير للحكومة الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)؛ فإن زرع المخدرات وإنتاجها بلغ مستوى غير مسبوق. ازدادت نسبة زرع الخشخاش عام 2017م، 63 في المائة والأفيون 87 في المائة بالنسبة لعام 2016 الماضي[4]، في حين على قول المسؤولين الأفغان فإن أمريكا لا تدفع أموالا هذا العام لمحو مزارع المخدرات.[5] ازدياد إنتاج المخدرات وتهريبها هي قضية تعتبرها روسيا «حرب الأفيون» ضدها، ولذلك سمحت أمريكا للروس بالمشاركة في محو المخدرات في ننجرهار للحد من قلقهم عام 2011م.

بالنظر إلى الخوف الروسي الزائد، على روسيا أن تدرك أن من أجل نجاح عملية السلام في أفغانستان واستقرار الأمن في هذا البلد؛ يجب أن يتفاوض الأمريكيون مع طالبان ويحددوا موعدا لمغادرة أفغانستان. لأن الحرب 17 عاما الماضية، والمواقف الأخيرة لطالبان، وعدم الرد على عرض الحكومة الأفغانية الجديد للسلام؛ كل ذلك أثبت أن الإبهام بشأن مستقبل حضور القوات الأجنبية في أفغانستان هو العامل الأساسي لفشل عملية السلام. لأن وفقا لاستراتيجية ترمب الجديدة؛ فإن عدم وضوح مدة حضور القوات الأمريكية أو مغادرتها من شأنه استمرار الحرب، الأمر الذي ليس بإمكان الحكومة الأفغانية اتخاذ القرار بشأنه.

[4] UNODC, The Afghanistan Opium Survey Release, 21 May 2018, see online: http://www.unodc.org/afghanistan/en/frontpage/2015/the-afghanistan-opium-survey-was-released.html
[5] BBC Pashto, see online: http://www.bbc.com/pashto/afghanistan-44109330

تأثيرها على الحرب الأفغانية

في الوقت الذي أفغانستان في وضع سياسي وأمني سيء للغاية، وهو نفسه وفقا لما قال رئيس الحكومة أنها لا تستطيع الاستمرار دون مساعدات مالية وعسكرية أمريكية وغربية؛ تقف الحكومة الأفغانية في الوقت الحاضر بجانب أمريكا ضد الروس. ولذلك فإن الرئيس أشرف غني كأرفع مسؤول للحكومة الأفغانية اتهم روسيا لأول مرة في أواخر عام 2017م بعد هجوم دموي في محافظة باكتكيا بتقديم الأسلحة لطالبان.

والآن فإن روسيا اتخذ موقفا معارضا للحكومة الأفغانية من جهة، لأنها أي الحكومة الأفغانية تريد إحضار طالبان إلى مفاوضات بين الأفغان، ومن جهة أخرى فإنها تظهر صعوبة اختبار القوة مع أمريكا. مع أن روسيا لم تقبل اتهام مساعدتها العسكرية مع طالبان؛ إلا أن هذا الموقف يظهر أن إذا أمريكا لا تعمل لإنهاء الحرب، الروس يحاولون تصعيب هذه الحرب للأمريكيين. هدد الروس قبل أشهر أنهم يقومون بعمليات عسكرية في أفغانستان إذا لم تستطع أمريكا والحكومة الأفغانية سحق تنظيم «الدولة الإسلامية». المساعدات العسكرية الروسية لطالبان قد تكون إحدى إجراءاتها العسكرية؛ لأن طالبان مشغولون بالقتال عمليا مع هذا التنظيم.

يعتبر الموقف الروسي الجديد ضغطا على أمريكا لبذل الجهود الصادقة بشأن عملية السلام الأفغانية من جهة؛ ومن جهة أخرى المواجهة بين قوات الطرفين في أفغانستان يعتبر اختبارا للقوة أيضا، ومعنى ذلك استمرار الحرب في أفغانستان ودمويتها أكثر. من مصلحة أفغانستان أن يبقى محايدا في الخلافات بين القوات الأمريكية والروسية وقوات المنطقة، وأن تقوم بإدارة هذه الخلافات على نحو تنفع البلاد وتجنبها الحروب بالنيابة، وعلى نحو تتقاطع مصالح تلك الدول هنا في أفغانستان. النهاية

المجلس الوطني والفساد الإداري في أفغانستان

ضياءالإسلام شيراني / مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

انتقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (يوناما) في تقرير جديد لها بعنوان «مكافحة الفساد في أفغانستان؛ بين الاستراتيجية والتطبيق» المجلس الوطني الأفغاني بشدة. هذا التقرير الذي نشر قبل أيام، بحث قضية الفساد الإداري في أفغانستان في السنة الماضية (من يناير 2017 إلى أبريل 2018م).

كتب التقرير أن «الفساد في أفغانستان كبير ولا إنساني و وقح ومن دون استحياء، وعلى الشعب الأفغاني دفع الرشوة في جميع مجالات حياتهم اليومية، ويعانون من عدم المساواة في الفرص الاقتصادية وفرص العمل بسبب الدور الذي تلعبه الواسطة والقرابة بشكل واسع». ويضيف التقرير أن هذا الوضع قد أثر سلبا على ثقة الشعب بالمؤسسات الحكومية وسبب عقبات أمام تحقيق الأهداف مثل الاستقرار السياسي والاستعداد للانتخابات وعملية السلام.

استقبلت (يوناما) بعضا من الإجراءات للحكومة والسلطة القضائية والمجتمع المدني في طريق مكافحة الفساد؛ ولكن كتب من جهة أخرى أن السلطة التشريعية (المجلس الوطني) للدولة الأفغانية لم تقم بأي عمل لمكافحة الفساد فحسب؛ وإنما كانت هي نفسها الجزء الأكبر من الفساد.[6]

مكانة المجلس الوطني وصلاحياته، وقضايا الفساد الإداري في المجلس الوطني، ودور هذه المؤسسة في انتشار واستحكام الفساد الإداري وأسباب وجود الفساد فيها؛ تلك هي الموضوعات التي نبحثها في هذا التحليل.

المجلس الوطني وصلاحياته

المجلس الو طني أو السلطة التشريعية للدولة الأفغانية تشكل من جمعية وطنية لها مجلسين هما مجلس النواب (ولسي جيرغا) ومجلس الشيوخ (ميشرانو جيرغا) وهو أعلى مؤسسة تشريعية وممثل إرادة الشعب الأفغاني.

وفقا للدستور الأفغاني؛ فإن المصادقة على القوانين والمرسومات التشريعية أوتعديلها أو إلغاءها، والمصادقة على البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمصادقة على ميزانية الدولة، والسماح لأخذ أو إعطاء الديون، والمصادقة على المعاهدات الدولية هي من صلاحيات المجلس الوطني. ومن صلاحيات مجلس النواب الخاصة وفقا للدستور الأساسي لأفغانستان المصادقة على نصب الوزراء، واستجوابهم، وسلب صلاحياتهم بإعطائهم الثقة أو سحب الثقة عنهم.

المجلس الوطني بجانب المراقبة على أعمال الحكومة وصلاحيات أخرى؛ فإنها تتحمل مسؤولية مكافحة الفساد الإداري العظيمة بجانب سائر المؤسسات الحكومية؛ ولكن تذكر كلمة «الفساد» في السنوات الأخيرة كلما ذكر المجلس الوطني.

[6] UNAMA: "Afghanistan's Fight against Corruption: From Strategies to Implementation (May 2018)": https://unama.unmissions.org/sites/default/files/afghanistans_fight_against_corruption_from_strategies_to_implementation-14_may_2018.pdf

في الوضع الحالى وبالنظر إلى الوضع الأمني السيء؛ فإن ازدياد الفقر والبطالة، والفساد العريض، وهجرة الشباب من البلاد، وعدم الاستقرار السياسي، ومحاولات ايجاد الخلافات القومية والمذهبية وعشرات القضايا الأخرى ألقت بظلالها على الحياة اليومية للشعب الأفغاني. المجلس الوطني كونه بيتا للشعب ومدافعا عن حقوقهم عليه المسؤولية أن يبذل جهوده في مواجهة هذه التحديات؛ إلا أن المجلس الوطني الأفغاني نفسه يعاني من الفساد وفقا للمسؤولين الحكوميين والتقارير لبعض المؤسسات الوطنية والدولية.

التقرير الأخير لمنظمة الأمم المتحدة والذي انتقد المجلس الوطني الأفغاني يؤيد الفساد العريض في هذا المجلس، وقيل أن هذه المؤسسة لم تقم بعمل الإصلاحات ومكافحة الفساد قط، كما أنها لم تعمل لتعزيز المحاسبة الداخلية وعمل النزاهة.

دور المجلس الوطني في انتشار الفساد

الفساد الإداري من أهم المشكلات في أفغانستان بجانب المشكلات والتحديات الأخرى، وكان أفغانستان ضمن أفسد الدول في العالم في السنوات الأخيرة مع الوعود المكررة للحكومة الأفغانية للمكافحة الجادة للفساد. وفقا للتقرير الأخير لمنظمة النزاهة العالمية، فإن أفغانستان بين 180 دولة في العالم من ناحية الفساد الحكومي وبـ 15 امتياز الدولة الرابعة من ناحية الفساد بعد صوماليا والسودان وسورية.[7]

بجانب المؤسسات الحكومية الأخرى، فإن المجلس الوطني وخاصة مجلس النواب (ولسي جيرغا) من المؤسسات التي لعبت دورا في نشر الفساد. إعطاء رأي الثقة للوزراء في مقابلة الامتيازات المختلفة، نقض القانون، عدم الالتزام بالأمن العام وغير ذلك من الأمور التي يتهم بها أعضاء المجلس الوطني.

على سبيل المثال؛ طلب مجلس النواب عمر زاخيلوال وزير المالية الأسبق في 23 من ثور عام 1392 هـ ش ليستجوبه حول الوضع في الوزارة المالية والمشكلات المالية الموجودة في تلك الوزارة؛ ولكن وعلى العكس من ذلك كشف وزير المالية عن قضايا فساد لأعضاء مجلس النواب أنفسهم. قال زاخيلوال في قاعة المجلس: «وفقا لتحقيقات الوزارة المالية فإن لالاى حميدزاي متهم بتهريب المشروبات الكحولية وتهريب السيارات، وسميع الله صميم متهم بتهريب النفط وتهريب المشروبات الكحولية، وظاهر قدير متهم بتهريب الدقيق

[7] See it online: https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017

وطلب الأموال بشكل غير قانوني، وعارف رحماني متهم بطلب عقود المشاريع وطلب الأموال، ومحمود خان سليمان خيل متهم بتهريب السلع واستخدام الضغوط، ومحمد عظيم محسني متهم بطلب مسكن غير قانوني».[8]

عبدالبارئ جهاني، وزير الثقافة والإعلام الأسبق هو الآخر من أعضاء الحكومة الأفغانية قد اتهم أعضاء مجلس النواب في أحد كتاباته بأخذ الأموال من المرشحين للوزارات. كتب جهاني أن: «قبل حوإلى سنتين (فبراير 2015م) قال له ظاهر قدير ولمرشحين أخرين للوزارات في ضيافة أن يجب على المرشحين للوزارات دفع خمسة آلاف إلى عشرة آلاف دولار لكل عضو من أعضاء مجلس النواب».[9]

استمرارا لإظهار قضايا الفساد في المجلس الوطني نشرت تقارير عن اختلاس ملايين من العملة الأفغانية من ميزانية المجلس الوطني و أكثر من 200 مؤظف خيالي في أواخر شهر سنبله عام 1396هـ ش. وفقا لهذا التقرير فإن من مجموع 370 من مؤظفي دار الإنشاء في مجلس النواب، 217 منهم كانوا مؤظفين خياليين وقد تم اختلاس أربعة ملايين أفغاني على هذا النحو. اتهم رئيس مجلس النواب عبدالرؤوف إبراهيمي بإنفاق أكثر من خمسة ملايين أفغاني من ميزانية المجلس في بناء منزله الخاص.[10]

بالإضافة إلى قضايا الفساد المالي، فإن نقض القانون، وإفساد الأمن العام، والضغط على مؤسسات الخدمات العامة للأعمال الخاصة، واستخدام السيارات غير المسجلة وبدون الرخصة؛ هي أمور أخرى يتهم بها بعض من أعضاء المجلس الوطني. بجانب ذلك؛ فإن بعضا من أعضاء المجلس الوطني استغلوا مكانتهم الوظيفية في غصب الأراضي.

وهناك أنباء أيضا تترد أحيانا عن قضايا العِرض الخطيرة تنسب إلى أعضاء المجلس الوطني. على سبيل المثال؛ وفقا لبيانات وكالة بجواك الإخبارية فإن النائب الثاني لمجلس الشيوخ الأفغاني حاول قبل شهور الزواج بامرأة متزوجة.[11]

[8] For further information, see the link below: http://www.dw.com/fa-af/a-16808934
[9] See online: http://csrskabul.com/pa/?p=3659
[10] See online: https://da.azadiradio.com/a/28752692.html
[11] See online: http://csrskabul.com/pa/?p=4164

لماذا المجلس الوطني جزء من الفساد؟

التعهد على المصالح الوطنية للبلاد، وفهم السياسة وأصولها، واستقلالية الفكر والرأي، ومعرفة الشعب والمجتمع بشكل كامل، والتعليم اللازم، والجرأة على النقد، والصدق والأمانة؛ هي العناصر التي يجب توفرها في أعضاء المجلس الوطني كنائب للشعب. وبعض من أعضاء المجلس الحالي لا تتوفر فيهم هذه المواصفات، ولذلك يعرف المجلس الوطني الأفغاني كأحد المؤسسات الفاسدة.

غياب أعضاء المجلس هو الآخر من الأمور التي سببت الانتقادات في هذه المؤسسة. لا يحضر أعضاء المجلس في كثير من الأحيان الجلسات العامة للمجلس لانشغالهم بأعمالهم الخاصة، ووفقا لبعض التقارير فإن هناك نوابا لم يحضروا عشرات الجلسات العامة أو لم يحضروا الجلسات أصلا.[12]

من جهة أخرى، فإن على أعضاء المجلس الوطني قضاء إجازاتهم الشتوية والصيفية في السفر إلى محافظاتهم والاستماع إلى مشكلات ناخبيهم؛ إلا أن أكثرهم يقضون إجازاتهم مع أسرهم خارج البلاد.

تجديد فترة عمل المجلس الوطني الحالي إلى السنة التشريعية الثامنة وامتياز ثلاث سنوات بشكل غير قانوني، ليس من شأنه جعل المجلس الوطني يفتقر إلى الشرعية فحسب؛ وإنما من أعضاء هذه المؤسسة من لم يواظب على عمله بشكل صحيح طيلة هذه الفترة، واستغلوا هذه السنوات كفرصة لتحقيق مصالحهم الشخصية.

المواجهة بين أعضاء المجلس والحكومة، ووجود جماعات تتبنى مواقف غير وطنية داخل البرلمان وتستغل مصئونية المجلس الوطني؛ مشكلة مهدت الطريق أمام الفساد من قبل بعض أعضاء البرلمان. النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com
الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net
هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

كبير الباحثين في المركز: **حكمت الله زلاند** (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com
باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com
باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com

[12] See online: https://8am.af/x8am/1395/11/02/lawyers-absence-parliament/